وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة للعام المالى ٢٠١٢

مدير عام شئون الغرف المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ باعتماد اللائحة المالية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠١٣/٣/٥ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٢ ؛

وعلى مذكرة إدارة الختاميات المؤرخة ٢٠١٣/١١/٢٥ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠١٢ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٣٩٧٣٥٥٧,٠٦ ج (فقط ثلاثة ملايين وتسعمائة وثلاثة وسبعون ألفًا وخمسمائة وسبعة وخمسون جنيهًا وستة قروش لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٣٧٦٧٩١٩,١٠ ج (فقط ثلاثة ملايين وسبعمائة وسبعة وستون ألفًا وتسعمائة وتسعة عشر جنيهًا وعشرة قروش لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢٠٥٦٣٧,٩٦ ج (فقط مائتان وخمسة آلاف وستمائة وسبعة وثلاثون جنيهًا وستة وتسعون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ ١٣٠١٢٥٥٧,٦٨ ج (فقط ثلاثة عشر مليونًا واثنا عشر ألفًا وخمسمائة وسبعة وخمسون جنيهًا وثمانية وستون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٣/١١/٢٥

المفوض فى بعض الاختصاصات
بقانون الغرف التجارية
أ/ آمال السلامونى